البنية الصرفية ونظرية الأصول المقدرة

د / زغدودة ذياب .مروش

الملخص:

قضية الأصل والفرع من القضايا الأساسية التي ضربت بجذورها في أعماق الدرس اللغوي بكل مستوياته. رغم ذلك فهي موضع خلاف ومد وجذب بين العلماء القدماء والمحدثين ؛ فالبعض يأخذ بها ويرجع إلى الأصل في تفسير الظواهر المختلفة عنه (الأصل)، والبعض الآخر يراها تعقيدا وتكلفا قيد الدرس اللغوي وخاصة الصرف منه فيبتعد عنها إلى تفسيرات ميسرة.

Résumé

La question d'origine et de branche est l'une des questions qui ont frappés profonde leurs racines dans la leçon linguistique à tous les niveaux. Néanmoins, il est un sujet de litige et d'attirer et étendant entre les scientifiques anciens et modernes; Certains prennent ce dû à l'origine dans l'interprétation des phénomènes ,et d' autres personnes la considère comme complexes qui limitent la leçon de langue , surtout la phonologie arabe, et être loin d'elle au explications facile .

مدخل:

لم يَثْبُت مصطلح الأصل والفرع على مفهوم واحد، بل تطور مفهومه بتطور النحو العربي متأثرًا بما طرأ على النحو العربي من تطور في أساليب دراسته، شأنه شأن غيره من المصطلحات التي تطور معناها، وتغير دون أن يتغير لفظها.

والأصل ما كان سببا في إيجاد حكم من الأحكام، والأحكام هنا عامة تشمل الأحكام الشرعية، والعادية، والعقلية. ويدخل في هذا التعريف ما له فرع، كالشجرة فهي أصل لفروعها؛ لأنها سببا في إيجادها، وكالأب فهو أصل لابنه؛ لأنه كان سببا في إيجاده. والأصل والفرع في أعمال النحاة متباين حسب اعتبارات منهجية مختلفة؛ فالأصل قد يعني الكثرة، وقد يعني ما يستحقه اللفظ من إعراب، وقد يعني التجرد من العلامة الفرعية في الجنس والعدد والتعريف والتنكير، وقد يرد بمعنى أصل الباب. على أن أهم معاني الأصل هو أصل القاعدة؛ أي أن يكون الأصل دالا على القاعدة الكلية للباب النحوي أو الصرفي. يقول أحمد سليمان ياقوت أن الأصول هي الأبواب النحوية اللازمة للمتعلم[1].

ونظرية الأصل والفرع منهج في رد الظواهر المتجانسة إلى شيء واحد مع ما يستدعيه هذا الرد من تأويل أو تقدير أو حذف أو تعليل أو توسع[2].

لا يكاد يخلو مجال من مجالات الدرس اللغوي من فكرة الأصل والفرع، التي تبرز في علوم اللغة العربية بكل تفرعاتها بدء من اللهجات، وانتقالا إلى الأصوات

[1] أحمد سليمان ياقوت.دراسات نحوية في خصائص ابن جني.دار المعرفة الجامعية الاسكندرية .1990.ص: 66

[2] حسن خميس الملخ.نظرية الأصول والفروع في النحو العربي.دار الشروق للنشر العربي .عمان.ط1 . 2001.ص: 13 ،14.

اللغوية، التي تتفرع إلى أصوات ثانوية تحدثها طريقة النطق والأداء والمجاورة، وصولا عند النظام النحوي الكبير الذي تتفرع فيه التراكيب النحوية الأصلية، عن تراكيب نحوية فرعية، نتيجة التقديم والتأخير، والحذف، كما تتحول في النظام الصرفي بنى المفردات الأصلية إلى صيغ فرعية، عن طريق الاشتقاق. بالإضافة إلى ما تنتجه عملية الإعلال والإبدال والقلب المكاني من تفريعات.

هذا وتمتد ظاهرة الأصل والفرع، لتشمل المستوى الدلالي، فتنشأ الدلالة الأصلية والفرعية، كما نجدها في علم العروض والعلوم الشرعية. ويرى تمام حسان أن فكرة الأصل تعتبر ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي، ترد إليها أنواع الكلمات المختلفة[3]. والظاهرة تحمل بعدا لسانيا وصفيا، يعتمد على مفهوم الزيادة التي تتم على مستويات معينة، بحيث يكون الأصل هو العنصر الثابت والفرع هو الأصل مع الزيادة[4].

وترجع الجذور الأولى لظهور فكرة الأصل والفرع إلى سيبويه (180هـ)؛ فقد ذكر الأصل والفرع أثناء حديثه عن المذكر، فالأشياء أصلها المذكر ثم التأنيث، ويرى أن التذكير أول، وأن النكرة هي أشد تمكنا[5]. والمذكر والنكرة ليس لهما علامة، بينما المؤنث والمعرفة لهما علامة كتاء التأنيث وأل التعريف. ويعزز هذا قول ابن يعيش في قوله :"لما كان المذكر أصلا والمؤنث فرعا عليه، لم يحتج المذكر إلى علامة، لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل، ولما كان التأنيث ثانيا لم يكن بد من علامة تدل عليه" [6].

---

[3] تمام حسان الأصول دراسة ابسمولوجية للفكر اللغوي العربي.الهيئة المصرية العامة للكتاب.القاهرة 1982,ص:192

[4] التواتي بن التواتي .المدارس اللسانية في العصر الحديث.دار هومة . الجزائر 2008.ص:119

[5] أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر.تحقيق عبد السلام هارون.مكتبة الحانجي. ط1 .2/ 192

[6] ابن يعيش. شرح المفصل.دار الكتب العلمية .بيروت.ط1 .88/5.

وقد خصص ابن جني(393هـ) في كتابه الخصائص أبوابا هي: باب مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد، باب مراجعة أصل واستئناف فرع، باب فيما يراجع من أصول مما لا يراجع، وباب حمل الأصول على الفروع.

وتحدث الإستراباذي (686هـ) عن فكرة الأصل والفرع في شرحه لشافية ابن الحاجب واعتبر الإمالة فرعا عن التفخيم، والتفخيم هو الأصل؛ فهي تفتقر إلى أسباب توجبها كالكسرة والياء في اللفظ، والألف المنقلبة عن الياء[7].

كما ميز السيوطي(911هـ) بين المفرد أصل والمثنى والجمع فرعين له، واعتبر أن الفرع هو ما كانت فيه علامة، والأصل ما خلا من هذه العلامة، بقوله: "فقد جعلوا علامة للتثنية والجمع ولم يجعلوا علامة للإفراد"[8].إن الأصل هو: "ما يوجد ويستمر في جميع فروعه. وهو ما لا يحتاج إلى علامة. وهو بذلك مستغن عن فروعه"[9]. إنه ما يبنى عليه. وقد تفطن النحو الخليلي لهذا المبدأ، فالألفاظ أو الجمل قد تتفرع إلى أنماط جديدة بزيادات (أي بتحويلات)[10].

وهذا التحليل يعدّ أقرب إلى الإجراءات الرياضية الحاسوبية وأكثر دقة من التحليل التركيبي الذي يعتمد التقطيع والاستبدال وسيلة لاستخراج بنية الجمل كما هو الحال عند البنيويين والوظيفيين.

إن التحليل الجملي الخليلي الحديث تركيبي تفريعي؛ إذ ينطلق الخليليون من أقل ما ينفرد ويمكن التخاطب به، ويولدونه بعملية تفريعية تحويلية أي بالزيادة

---

[7] ابن الأنباري .أسرار العربية.مطبوعات المجمع العلمي العربي.دمشق.ص:406

[8] جلال الدين السيوطي. الأشباه والنظائر.تحقيق عبد العال سالم مكرم .دار الرسالة . القاهرة.ط1. 1985 .284/2

[9] عبد الرحمن حاج صالح.تكنولوجية اللغة والتراث اللغوي العربي الأصيل .الوثيقة رقم 4. ص:24

[10] وقد تنبه التوليديون الأمريكيون إلى هذا التحويل التفريعي الذي تتسم به اللغات البشرية ، إلا أنه تحويل عكسي برد الفرع للأصل ،لا بتفريع الأصل منا في النحو العربي.

على الأصل. وهذا مبدأ قار في اللسان،لأن اللغة – وكما يؤكد ذلك علماؤنا العرب – كلها أصول وفروع [11].فالتحويل، إذاً، هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية الحديثة.

أما في الدراسات الفلسفية فقد ارتبط مفهوم الأصل والفرع بمصطلح الثابت والمتغير والجوهر والعرض،ومثاله مذهب ابن جني في الاستدلال على أن أصل الكلام مفردات وليس جملا، واعتبر علم الصرف علم مفردات، فهو علم الأصل الثابت، وعلم النحو هو علم الجمل، أي علم الفرع المتنقل. وذهب ابن يعيش إلى أن المفرد أصلا في النعت لأن المفرد بسيط، وعد الجملة فرعا لأنها مركبة، ويدلل على ذلك بدليل شرعي وهو أن المفرد في مقام الرجل، والجملة في مقام المرأتين، وقال أن نظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل، فالمفرد أصل كالرجل والجملة فرع كالمرأتين.

وتتجسد فكرة الأصل والفرع في التفرع الذي يجعل لوحدة لغوية ما أكثر من صورة فرعية، كتفرع حروف جديدة عن الحروف التسعة والعشرين، وهي: النون الخفية، الهمزة المخففة، ألف التفخيم وألف الإمالة، الشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي وقد أشار إليها ابن جني [12].

ويتحقق التفرع كذلك في العلامات الإعرابية الأصلية والفرعية؛فالفتحة والضمة والكسرة والسكون علامات أصلية، والإعراب النيابي والتقديري إعراب فرعي، وفي التقابل الذي يكون بين وحدتين لغويتين، تتقابل تقابلا ثنائيا، فاعتبر

---

[11] عبد الرحمن الحاج صالح.الوثيقة رقم 3.ص:4 .(وهذا المبدأ أخذه تشومسكي من النحو العربي والعبري من أجل تطوير نمطه التوليدي الذي يعجز عن تفسير جملة المبني للمجهول ، نحو ضرب زيد .فهل ويد ضارب أو مضروب).

[12] أبو الفتح عثمان ابن جني.سر صناعة الإعراب .تجقيق حسن هنداوي.دار القلم دمشق ط2 50/1.

نهاد الموسى التأصيل والتفريع يعتمدان على مبدأ التقابل الثنائي[13]، تكون فيه الوحدة غير المعلمة هي الأصل، والوحدة المعلمة فرعا لها(مثل قولنا معلم /معلمة،معلم/معلمان أو معلمون).حيث تتأكد فكرة المفرد أصل للمثنى والجمع، والتنكير أصل والتعريف فرع له. ويتحقق التقابل الثنائي في الاشتقاق والتصريف، لماعرف العكبري الاشتقاق بأنه اقتطاع فرع من أصل[14]. وعرف التصريف أنه تحويل كلمة إلى عدة كلمات تنتمي إلى أصل واحد.

أما التشابه الذي يجمع أكثر من وحدة للاشتراك بينها في العمل أو الحكم فيظهر جليا في الأدوات؛ حيث فرقوا بين أدوات المجموعة الواحدة بإطلاقهم على الأداة الأولى أم الباب أو أصل الباب لما لها من كثرة في الاستعمال وسعة في التصرف. ككان وأخواتها؛ فهي أم الباب أو الأصل، وأخواتها فرع لها، فتتحقق لها مزايا عن بقية أخواتها؛ كاستعمالها تامة وناقصة وزائدة .

اتسم منهج القدماء في معالجة قضايا الصرف العربي بالإيمان بنظرية الأصول المقدرة للبنية العربية، بمعنى أن هناك أصل ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلاّ فطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل وأبرز هذه المسائل:

1 . قالوا: إن الصرف أصل في الأسماء، والمنع من الصرف فرع عليه، ولهذا حصرت الأسماء الممنوعة من الصرف، ومن بين هؤلاء السيوطي الذي يقول:

---

[13] نهاد الموسى.نظرية المحو العربي في ضوء مناهج البحث اللغوي الحديث.دارالبشر. عمان.ط2 .1987 .ص:46

[14] أبو البقاء العكبري.مسائل خلافية في النحو.تحقيق محمد خير الحلواني.دار الشرق العربي. بيروت.ط1 .1992 .74/1

"الأصل في الأسماء الصرف لذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية" [15].

2. الاسم المصغر تطرأ فيه على بنية الكلمة تغيرات، تتمثل في ضم أوله وفتح ثانيه مع إضافة ياء ساكنة، وهذه التغيرات كفيلة بأن تخرج الكلمة عن أصلها وتحولها إلى صيغة فرعية جديدة. جاء في شرح الأنموذج في النحو: "إنما ضم أوله لأنه فرع المكبر كالمبني للمفعول فرع للمبني للفاعل" [16].

3 . جمع التكسير يطرأ على بنية الكلمة فيه تغيير فيعدل عن أصل الكلمة لإفادة معنى الجمع، وهكذا تنشأ لفظة فرعية عن الأصل، وقد اعتبره العلماء جمعا يساعد على الوقوف على أصل الكلمة خاصة تلك التي حدث في وسطها إعلال، لأن التكسير يزيل أسباب الإعلال [17]، مثل قولنا ميزان عند الجمع تصبح موازين، فالواو في ميزان قلبت إلى ياء لأنها ساكنة قبلها كسر، لما زال في الجمع سبب القلب بتحرك الواو قلبت إلى أصلها. يقول سيبويه:" وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسر فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله" [18].

4 . التثنية هي وسيلة من وسائل العدول عن الأصل؛ حيث تتجسد من خلالها قاعدة الزيادة، فقد ساعدت العلماء على معرفة أصول الكلمات.

5 . مسألة الإعلال والإبدال، والقلب المكاني، يرى القدماء أن الهمزة تقلب واوا أو ياء في نحو (قائل) و(بائع) فافترضوا أصلا لها هو (قاول) و(بايع) انطلاقاً من الأصول المفترضة (قول) و(بيع) ، رغم أن الهمزة صوت صامت.

---

[15] مصدر سابق جلال الدين السيوطي.الأشباه والنظائر .41/2.

[16] جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي .شرح الأنموذج في النحو. تحقيق حسني عبد الجليل يوسف .مكتبة الآداب . القاهرة.ص:111

[17] رضي الدين الاستراباذي. شرح الشافية لابن الحاجب.تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف.دار الفكر العربي.دمشق.ط1.210/1.1

[18] المصدر السابق.الكتاب.لعمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه.210/1

أما علماء اللسانيات المحدثين، فيرون أن في الرجوع إلى الأصل عسرا وإرهاقا لكاهل الباحث اللغوي، وهو بحث ميتافيزيقي لا يعتمد على مبدأ علمي سليم؛ يغرق الدرس الصرفي في متاهات من الافتراضات لا تستند إلى واقع، وأن تصور أصول غير موجودة بنيت عليها التغيرات، ينبغي أن نخلص منها الصرف. وقد: "خطت الدراسات الصرفية العربية خطوات موفقة وناجحة، وحققت تقدما كبيرًا في العقود الأخيرة، بفضل استخدام المنهج المقارن، وتحكيم معطيات علم الأصوات في معالجة القضايا الصرفية. فمقابلة العربية بأخواتها الجزريات مكنت الدارسين من الوقوف على تصور أوضح، وزودتهم برؤى أوسع لتطور الأبنية والصيغ العربية، كما أن الإفادة من معطيات علم الأصوات في هذا الميدان جعلت المعالجات الصرفية أكثر دقة، وأكثر علمية وموضوعية، ولا غرو في ذلك، فالأصوات تعد المدخل الحقيقي لدراسة الصرف، وأي دراسة صرفية لا تعتمد عليه هي دراسة قليلة الجدوى. فالدراسات اللغوية الحديثة تؤكد فشل أيّ دراسة صرفية أو نحوية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة"[19].

أما الأسباب التي دعت القدماء إلى تقدير أصول مقدرة في نظر المحدثين فهي:

1 – محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء آخر تحت نظام واحد، فابتكروا (اصطبر) على وزن (افتعل)، ويعلل ابن الجوزي ذلك بقوله: "قد يريدون تكرير الكلمة ويكرهون إعادة اللفظ فيغيرون بعض الحروف وذلك يسمى الإتباع فيقولون أسوان أتوان أي حزين وشيء تافه نافه" [20].

[19] سميح أبو مغلي ومصطفى محمد الغار.الأصول في اللغة العربية وآدابها.دار القدس للنشر والتوزيع,عمان.ط1 .ص:41

[20] عبد الرحمن بن علي الجوزي.المدهش في الوعظ.ضبطه وصححه مروان قباني.دار الكتب العلمية. بيروت.ص"37

ويرى كمال بشر أن هذه الأمثلة، يجب أن تعامل معاملة مغايرة لما درج عليه الصرفيون التقليديون، فننظر إليها بحالتها الراهنة، ونصف ما بها من ظواهر دون إخضاعها لوزن (افتعل) وفروعه، فنخرجها من هذا الباب متبعين في ذلك مبدأ (تعدد الأنظمة في البحث اللغوي)، ومخالفين حينئذ منهجهم الذي يقوم على أساس توحد الأنظمة، وهو مبدأ لعب دوراً خطيراً ، وكثيراً ما جر إلى التأويل والتخريج .

2 . الوزن (ف ع ل) الذي وضعوه لكلم اللغة العربية من أسماء وأفعال، جرهم إلى القول أن (قال) وزنها (فعل) وأصلها (قول)، مثل (نصر) تماماً، فإذا قلت أن المضارع (ينصر) فلا بد أن يكون مضارع (قال): (يَقْوُل).

والملاحظ أن الفعل (قال) يختلف عن الفعل (نصر)، فالأول مكون من مقطعين والثاني من ثلاثة مقاطع، فيجب معاملة الصيغتين معاملة صرفية مختلفة؛ فالأوزان أولاً وآخرا لا تخرج عن كونها مقاييس صوتية صيغت للقياس عليها. وقد أكد ذلك أحمد علم الدين الجندي؛ الذي اعتبر أن هذه الأصول: "هي أصول متوهمة لا سند لها ولا دعامة، وكل ما قالوه عنها أن (قال) على وزن فعل لأن أصلها(قول) مثل (نصر)...والحق أن الفعل (قال) يختلف عن الفعل (نصر)، فالأولى مكونة من مقطعين والثانية من ثلاثة مقاطع" [21] .

في حين ذهب الوصفيون إلى أن القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث. فهم يرون أن بحث الأصل الافتراضي للكلمة بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ سليم، وذهب أصحاب

[21] أحمد علم الدين الجندي.بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي.مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي.كلية الشريعة والدراسات الاسلامية .مكة المكرمة ع 4.رقم :1401 .1981 .ص: 140.

المدرسة الوصفية الذين يحللون اللغة إلى عناصرها تماماً كما يحلل الكيماوي مادة ما ويضعون الأحكام بشكل وصفي تقريري لواقع، إلى أن (قام) أصلها (قام) لا (قوم)، وأن مضارع (قال) و(باع)، (يقول) و(يبيع) بالواو والياء، ومصدرها (قَوَل) و(بَيَع)، واسم الفاعل منهما (قائل) و(بائع)، واسم المفعول منهما(مقول) بإبدال ياء المضارعة ميماً مفتوحة، و(مبيع) بإبدال حرف المضارعة ميماً مفتوحة بلا تأويل وتعليل، بتجنب القول أن (مبيع) أصلها (مبيوع)، لأن الذي يقول (مبيع) في نظر إبراهيم السامرائي غير الذي يقول (مبيوع). ومعنى هذا أن الصيغتين وجدتا في وقت واحد، وأن المستعمل لإحداهما لا يستعمل الأخرى، وليست الثانية بداية تاريخية للأولى، على أنهما بمعنى واحد [22].

ذهب علماء اللغة المحدثون، إلى أن مبيوع كانت قديما تستعمل إلى جانب مبيع بدليل بقايا لها، وبدليل استخدامها في اللهجات العامية في عصرنا الحاضر أيضا. فقد قال فوزي حسن الشايب في معرض حديثه عن مبيوع ومبيع: "وقد احتفظ بهذه الأصول في بعض اللهجات العربية قديما، فعلى حسب مانقل عن الأصمعي (216هـ) وأبي زيد (215هـ) أن: " تميم تتم مفعولا من اليائي فتقول: مديون ومبيوع ومخيوط. وهذا الأصل لا يزال حيا في لهجاتنا الدراجة هذه الأيام، فهي مجرد آثار لغوية ،احتفظ بها بسبب بطء وتدرج التطور اللغوي فيها بالنسبة إلى غيرها من اللهجات" [23].

3 . قدروا أن التنوين في (جوار) تعويض حرف ساقط محاولة منهم ردها إلى الجوهر (فواعل) لأن أصلها (جواري) .

---

[22]. إبراهيم السمرائي.الفعل زمانه وأبنيته.مؤسسة الرسالة .بيروت.ط2. 1980 .ص: 212،213،

[23]. فوزي حسن الشايب. تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي.حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة.الرسالة الثانية والستون.1989.ص:75

غير أن ابن جني كان لا يؤمن بالأصل المقدر، لذلك نجده يقول: "هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا الأصل في (قام): (قَوَمَ)، وفي (باع) بَيَعَ وفي (طال) طَوَلَ...وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا:أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا...فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمن كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"[24] .

ويضيف: "أن ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله...وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية، ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية نحو شَدَّ، ضَنَّ، فَرَّ...إن الأصل أشدد وأضنن وأفرر...فهكذا لغة أهل الحجاز"[25].

4 . ما قالوه في جمع قضية على قضايا، وخطيئة على خطايا، والاختلاف القائم حول خطايا بين الخليل وسيبويه، فأصلها عندهما هو خطايئ على وزن فعالي عند الخليل، وفعايل عند سيبويه. أبدلت الياء المكسورة همزة لوقوعها بعد ألف الجمع فصارت خطائئ، ثم أبدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء،لأن الهمزة المتطرفة بعد الهمزة تقلب ياء، فصارت خطائي، ثم قلب كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت خطاءا لتصبح الهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف فتتوالى ثلاث ألفات وهذا مستكره فأبدلت ياء لأن الياء أخف من الواو فصارت خطايا.

[24] أبو الفتح عثمان بن جني.الخصائص.تحقيق محمد علي النجار.الهيئة المصرية العامة للكتاب.دار الشؤون الثقافية العامة.1990. 258/1

[25] المصدر نفسه.260/1، 261

قال سيبويه: "وأمّا "خطايا" فكأنّهم قلبوا ياءً أُبدلت من آخر "خطايا" ألفاً؛ لأنّ ماقبل آخرها مكسور،...وأبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياءً، وفُتحت الألف، ... فلمّأ أبدلوا من الحرفِ الآخر ألفاً، استثقلوا همزةً بين ألفين، لقرب الألفين من الهمزة، ... أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياءً) [26].

وهناك من يرى أن الأصل الذي تعود إليه الصيغة، إما أن يكون أمراً افتراضياً لا وجود له، وإما أن يكون أمراً تطورياً يمثل ما قبل مرحلة الارتقاء اللغوي؛ فإن دراسة أبنية الألفاظ في أطوارها الماضية وأشكالها الحاضرة، في تاريخها وحاضرها تنير أمامنا السبيل للنظر في حل مشكلاتنا الحاضرة المتعلقة بهذه الناحية من لغتنا، وتجعلنا نشرف على المستقبل ونحدد اتجاه المسير في هذا التطور المقبل [27].

5 . في ظاهرة القلب المكاني أرجع بعض المستشرقين[28] الكلمات المقلوبة إلى الأصل الجزري، وأخضعها بعضهم الآخر إلى المنهج الصوتي. ولعل عاطف مدكور قد تأثر بذلك فذهب إلى أن ظاهرة القلب تعكس في معظم الأحوال مراحل التكوين الأولى الموغلة في القدم للغة الحديثة. وذهب العلايلي مذهبا مشابها فهو يرى أن وجود الألفاظ الكثيرة المقلوبة ترجع في رأيه " إلى ما قبل عهد الاستقرار، فمثلا وجود (يأس وأيس) يدل على أن أيس أثرية أميت مشتقاتها لأنه لم يدخلها عمل الإعلال"[29]. وأرجع القلب إلى عاملين أو سببين؛ اضطراب الحروف على

---

[26] المصدر السابق.سيبويه. الكتاب.553/3

[27] محمد المبارك.فقه اللغة وخصائص العربية .دراسة تحليلية مقارنة للكلمة وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد .دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.ط2 .ص:144

[28] عبد الفتاح الحموز.ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها.نشر جامعة مؤتة.1981.ص:5.

[29] عاطف مدكور. علم اللغة بين التراث والمعاصرة .نشر وتوزيع دار الثقافة . القاهرة. ص:278

اللسان فلا تنطق موزونة، ويدخل فيه الاختلاف وهذا هو القلب اللفظي فقط، ومن أمثلته – لعمري ورعملي وما أطيبه وأيطبه الخ.

الإماتة هي أن تكون مادة المقلوب حية بكل اشتقاقاتها، ثم لا يعرف إلا اشتقاق واحد بقي إما نسيانا أو استغناءً، فيلحق بالأقرب صورة ومعنى، وأمثلته ماء سلسال ولسلاس والخدخد والدخدخ الخ...[30]، يقول: "أن ما عرفناه من قواعد ٱلإعلال وما أكثر به الصرفيون لم تعد إليه الحاجة أبدا" [31].

وينتج عن هذا الاعتبار أن مراحل التغيير التي تمر بها الصيغة قبل أن تتخذ شكلها النهائي تمثل صيغا مستحيلة لا يمكن نطقها وهو ما يجعل التفسير القديم نظريا صرفا، لأنه خطّي بينما اعتبار التغيير الصوتي يجب أن يجعل كل الصيغ الناتجة ممكنة النطق ولو كانت ثقيلة، بل إنها لا تتغير إلا لثقلها فتنتقل من ثقل إلى ما دونه حتى تستقر في صيغة، تتطلب أقل ما يمكن من المجهود النطقي، طبقا لمبدأ الاقتصاد اللغوي، وقانون المجهود الأدنى (بقيوا ، بقوا).

6 . وقال النحاس في الدعوة إلى ترك الأصل المقدر: "والحقيقة أن هذه الظواهر اللغوية المتمثلة في الإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني التي تمثل ظاهرة صوتية هامة في الدراسات الحديثة، من اختصاص علماء الأصوات ولذا ينبغي أن يتعرضوا لها بالتحليل العلمي بعيداً عن تفسير النحاة"[32].

7 . لقد درج علماء الصرف التقليديون على أن يقولوا مثلاً: قلْ أصلها قولْ التقى ساكنان الواو واللام، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت قُل. ويرى كمال بشر أن: "حقيقة الأمر أن (قل) جاءت على هذه الصورة منذ بداية الأمر، ولم يكن من

---

[30] عبد الله العلايلي.مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد.المطبعة العصرية . الفجالة.ص:205.

[31] المرجع نفسه.ص:214 – 215

[32] المرجع نفسه. 217.

المستطاع أن يأتي بالصورة الثانية (قول) في النطق الفعلي، لسبب صوتي ظاهر يرتبط بخواص التركيب المقطعي في العربية الفصحى".

8 . عدَّ علماء العربية القدماء أنه من مظاهر التخلص من التقاء الساكنين حذف الألف من مصدر الفعل الأجوف نحو قولهم: أقام، إقامة، وأخاف، إخافة وأصله : إقوامة، وإخوافة، فقلبوا الواو ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها فصارت إقامة، وإخافة بألفين فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين[33].

ولا يرى المحدثون في هذه الصيغة التقاء ساكنين، لأن الألف حركة طويلة وليست صوتاً ساكناً، وكل ما حدث في هذه الصيغة إسقاط شبه الحركة من المزدوج الحركي المكوّن من شبه الحركة (الواو) + الحركة الطويلة (الفتحة الطويلة) . فكلمة إقوام تتضمن حركة مزدوجة مكونة من الواو والفتحة الطويلة ، فتسقط شبه الحركة الواو وتبقى الصيغة إقام، ثم تلحق التاء بهذا النوع من المصادر فتصبح إقامة، ونفس الشيء يحدث مع اللفظ(إخافة). وبذلك يتحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل، ويعوض بها عن شبه الحركة الساقطة[34].

9 – اسم المفعول من الفعل الأجوف: ذهب علماء العربية القدماء إلى أنه تحذف إحدى الواوين في صيغة اسم المفعول من الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين[35]. ويخالفهم المحدثون في هذا؛ إذ يرون أن هذه الصيغة لا يحصل فيها التقاء ساكنين كما توهم القدماء، ولكن الذي يحدث هو تشكل حركة صوتية مزدوجة في هذه

---

[33] توفيق محمدشاهين.علم اللغة العام.عرض وتحليل أحمد مختار عمر.المجلة العربية للعلوم الانسانية.الكويت.ع:2.م1.ربيع 1981 .ص:185، 186

[34] عبد الصبور شاهين.المنهج الصوتي في البنية العربية رؤية حديدة في الصرف العربي.مؤسسة الرسالة. بيروت.1080. ص:195

[35] عبد القادر الخليل .ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى. أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات – تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا – جامعة اليرموك . منشورات جامعة اليرموك ، إربد – الأردن ، م15 .ع1 ، 1997 . ص: 196

الصيغة. والعربية تتخلص من هذه الحركات المزدوجة لثقلها، وتوفيراً للجهد المبذول في نطقها. فكلمة مقول أصلها مقوول يتشكل فيها الحركة المزدوجة الواو والضمة الطويلة، فتسقط شبه الحركة الواو وتبقى الكلمة بعد سقوط الواو مقول على وزن (فعول).

وكلمة مبيع أصلها مبيوع فتسقط شبه الحركة الياء، وتبقى الكلمة بعد حذف الياء مبوع ثم تبدل الضمة الطويلة كسرة طويلة للتمييز بين الواوي واليائي فتتحول إلى مبيع، وقد احتفظت العربية بالصيغة الأصل من الأجوف اليائي قبل أن يحصل تطور في صيغها، نحو: مبيوع، ومعيوب، ومطيوب، ومغيوم ...

فالعربية تميل في تطورها من الأثقل إلى الأسهل والأيسر الذي يتطلب جهداً أقل في النطق، ومع ذلك فقد حافظت على أمثلة تمثل الأصل الذي تطورت عنه بعض الصيغ كما هو الشأن في صيغة اسم المفعول التي تطورت من (مفعول) إلى (مفول) في الواوي وإلى (مفيل) في اليائي"[36].

10 . ذهب القدماء إلى أن الواو والياء والألف – الصوائت الطويلة تحذف إذا جاء بعدها صامت مشكل بالسكون أي لالتقاء الساكنين على اعتبار أن تلك الصوائت كأنها صوامت، تقبل السكون والحركة ، قال الخليل: " أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا أعقبهن حرف ساكن بعدهن سقطن"[37].

وخالفهم المحدثون؛ إذ يرون أن حرف المد حركة طويلة ليس ساكنا، فلا يوجد التقاء ساكنين، وسقوط الواو والياء إنما هو تقصير للعلة الطويلة، أي تحويلها

[36] المرجع نفسه.ص: 194 – 195
[37] المرجع نفسه ص:194، 195

إلى علة قصيرة تجانسها، وقد وقع القدماء في هذا الوهم بسبب خداع الكتابة العربية [38].

11 . ذهب علماء العربية القدماء [39]، إلى أنّ الواو والياء تبدل همزة بعد ألف الجمع في صيغة (مفاعل) للتخلص من التقاء الساكنين، نحو قولهم: صحائف، وعجائز. فالأصل عندهم صحايف وعجاوز، فالتقى ساكنان فتقلب الواو والياء همزة للتخلص من التقاء الساكنين.

وحقيقة هذه الصيغة لا يوجد فيها التقاء ساكنين ولكن ما يحدث في هذه الصيغة كالتالي: فكلمة: صحايف يتشكل فيها تتابع من الحركات فتحة طويلة أشبه حركة بـ(الياء) لكسرة قصيرة، والعربية تكره تتابع الحركات فتسقط شبه الحركة الياء التابعة لحركة طويلة، ثم تحل محلها الهمزة النبرية كوسيلة لتصحيح المقاطع لا على سبيل الإبدال"[40]. فتصبح الصيغة صحائف وكلمة عجاوز يتشكل فيها تتابع من الحركات المزدوجة فتسقط الواو شبه الحركة ويحل محلها الهمزة لتصحيح المقاطع الصوتية فتصبح عجائز [41].

. ما قاله القدماء من علل تسوغ عدولهم عن الأصل في طريقة الوزن محل نظر؛ فهيئة الكلمة في أصلها المفترض وما آلت إليه هيئتها تقتضي الاعتماد على الوزن

---

[38] عبد الخليل. حلمي خليل التفكير الصوتي. دار المعرفة الجامعية .الإسكندرية ، الفنية للطباعة والنشر ، ط1، 1988..ص:93

[39] أبومنصور محمد بن أحمد الأزهري. تهذيب اللغة ..تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي.. ط 1 .1976. 52/1

[40] داود عبده ، أبحاث في اللغة العربية. منشورات مكتبة لبنان ، بيروت .ص:43

[41] ابن عصفور الأشبيلي الممتع في التصريف ..تحقيق. فخر الدين قباوة . نشر وتوزيع المكتبة العربية بحلب . طبع في المطبعة العربية . حلب .ط 1 . 1970، 557/2-558.

الأصلي والوزن الطارئ. فالصيغ وهي المرتبطة بدلالات تصريفية إنما هي من قبيل الأوزان الأصلية أما التغيرات الطارئة فهي تغيرات بنائية[42].

. ولا يعارض بعض العلماء القدماء إبقاء وزن الكلمة على الهيئة التي هي عليها بوزن قال (فال)، اصطبر (افطعل)، كما ذكر الاستراباذي في شرحه لشافية ابن الحاجب: "اضطرب على وزن افطعل ...فيعبر عن الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه"، وذكر أن عبد القاهر الجرجاني جوز أن يعبر بالمبدل عن الحرف الأصلي بالبدل: "فيقال في قال أنه على وزن فال" [43]. كما أنه ذكر في كتابه (المقتصد) أنّ (لم يَبِعْ) وزنها لم (يَفِلْ)، و(لَمْ يَقُلْ) وزنها لم يَقُلْ [44].

وهناك من المحدثين من يصرّ على بقاء الأصول المقدرة والتمسك بها تحت غطاء ما يسمى بالمدرسة التحويلية والتي ترى: "أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى بنية سطحية، وفي العربية مثلاً لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قَوَلَ)، وأن الفعل (باع) أصله (بَيَع) مع وجود (يقول) و(يبيع) بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما ولا نستطيع أيضاً أن نغفل على أن الطاء في (اصطبر) و(اضطرب) ليست طاء وإنما أصلها (تاء) وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حدود

---

[42] محمد محمد يونس علي. المعنى وظلال المعنى ..دار المدار الإسلامي . بيروت . لبنان .ط2 2007. ص:281.

[43] حسين بن محمد شرف شاه الحسيني الاستراباذي.شرح شافية ابن الحاجب.تحقيق محمد عبد المقصود.مكتبة الثقافة الدينية.ط1 .2004. 266/1.

[44] علي توفيق الحمد. جهود عبد القادر الجرجاني في الدراسات التصريفية.مجمع اللغة العربية الأردني .الموقع الإلكتروني:. بتاريخ www.majma.org.jo: 2015/07/11

وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد تفسيراً لها. ومن هذا التفسير البحث عن (الأصل) ومعرفة الأصل تخضع لاتجاهات لغوية عامة" [45].

وممن ذهب هذا المذهب من الباحثين الدكتور داود عبدة، فقال: "إذا لم نأخذ بفكرة الأصل والفرع، فكيف نفسر الواو في يقول، لو فصلناها عن قال، وكيف نفسر الطاء في اصطبر لو فصلناها عن التاء في استعمل؟ ألم تكن فكرة الأصل والفرع هي التي تؤكد لنا أن التاء أصلية في اصطبر ثم تحولت إلى طاء لمجاراتها حرفاً مطبقاً هو الصاد؟ وهكذا جاء الاتجاه التوليدي والتحويلي موافقاً للنحو العربي وللقياس الذي اعتمد عليه النحاة في وضع قواعدهم" [46].

الخاتمة:

بعد هذا العرض الذي تطرقنا فيه إلى ظاهرتي الأصل والفرع بين القدماء والمحدثين نقف على النتائج التالية:

1. . أن قضية الأصل والفرع تمتد في كامل التراث اللغوي العربي.
2. . عدم وجود اتفاق بين القدماء والمحدثين عليها.
3. . لا يوجد إعلال بالنقل في نظر المحدثين، إنما تسقط الحركة الطويلة (و،ي) ويعوض مكانها بطول الحركة القصيرة .
4. . يدعو المحدثون إلى ترك الوزن الإيقاعي واعتماد الوزن الحقيقي نحو الدعوة إلى ترك وزن (خطايا) على (مفاعل) لجعله على وزن (فعالى) نحو صحارى وعذارى وهذا ما يزيل عن الدرس الصرفي عناء اللف والدوران في تعليل تلك المسائل.

[45] مصطفى النحاس. التحول الداخلي في الصيغ الصرفية وقيمته البيانية والتعبيرية .اللسان العربي. الرباط.م18.ج 1 .1980.ص: 143 – 144

[46] المرجع نفسه.ص:34

3 . يدعو المحدثون إلى ترك الوزن الصرفي واعتماد البنية المقطعية.

4 . هناك من المحدثين من يؤيد قضية الأصل والفرع، ويعتبرها مرجعا تؤول إليه الكلمات والجمل.

7 . الخلاف حول قضية الفرع والأصل ليس خلافا حديثا بل كان موجودا في زمن القدماء.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبحاث في اللغة العربية. داود عبده ، منشورات مكتبة لبنان ، بيروت

2. أحمد سليمان ياقوت.دراسات نحوية في خصائص ابن جني.دار المعرفة الجامعية الاسكندرية .1990.ص: 66

3أسرار العربية.ابن الأنباري.مطبوعات المجمع العلمي العربي.دمشق.

4. الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي. تمام حسان.الهيئة المصرية العامة للكتاب.القاهرة 1982.

5. الأصول في اللغة العربية وآدابها. سميح أبو مغلي . مصطفى محمد الغار . مركز غنيم للتصميم والطباعة .دار القدس للنشر والتوزيع . عمان . الأردن .الطبعة الأولى .

6. الأشباه والنظائر.جلال الدين السيوطي.دار الرسالة.ط1 القاهرة 1965.

7. بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي .أحمد علم الدين الجندي. مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، المملكة العربية السعودية –جامعة أم القرى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. مكة المكرمة . ع4 . 1401– 1981.

8. تكنولوجية اللغة والتراث اللغوي العربي الأصيل .عبد الرحمن حاج صالح. الوثيقة رقم 4 .

9. تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي. فوزي حسن الشايب .حوليات كلية الآداب .الحولية العاشرة،الرسالة الثانية والستون . 1409هـ – 1989 .

10. التفكير الصوتي عند الخليل. حلمي خليل. دار المعرفة الجامعية .الاسكندرية ، الفنية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 1988.

11. تهذيب اللغة.أبو منصور محمد بم أحمد الأزهري.تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي..ط1.1976. 52/1 .

12. التحول الداخلي في الصيغ الصرفية وقيمته البيانية والتعبيرية مصطفى النحاس.اللسان العربي. الرباط.م18.ج 1 .1980.

13 حسن خميس الملخ. نظرية الأصول والفروع في النحو العربي. دار الشروق للنشر العربي .عمان.ط1 . 2001.ص: 13 ،14.

14. الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طباعة ونشر: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990 .

15. سر صناعة الإعراب.ابن جني. تحقيق حسن هنداوي. دار القلم ط2. دمشق1993 .

16. شرح الأنموذج في النحو. محمد بن عبد الغني الأردبيلي. تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف.مكتبة الآداب. القاهرة.

17. شرح الشافية لابن الحاجب. رضي الدين الاستراباذي. تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف. دار الفكر العربي.ط1. دمشق.
18. شرح المفصل. ابن يعيش. دار الكتب العلمية. ط1. بيروت.
19 . شرح شافية ابن الحاجب. حسن بن محمد شرف شاه الحسيني الاستراباذي. تحقيق: عبد المقصود. مكتبة الثقافة الدينية .ط1 .2004.
20. ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها. عبد الفتاح الحموز. نشر جامعة مؤتة ، دائرة العلوم الإنسانية. 1981
21. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج البحث اللغوي الحديث. نهاد الموسى.دار البشر.ط 2 عمان 1987 .
22. ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى. عبد القادر الخليل ، أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات – تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا – جامعة اليرموك . منشورات جامعة اليرموك ، إربد – الأردن ، م15 .ع1 ، 1997 .
23. .علم اللغة بين التراث والمعاصرة. عاطف مدكور ، نشر وتوزيع دار الثقافة، القاهرة .
24. .علم اللغة العام. توفيق محمد شاهين ، عرض وتحليل : أحمد مختار عمر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، تصدر عن جامعة الكويت ، ع2 م1 ، ربيع 1981
25..الفعل زمانه وأبنيته. إبراهيم السامرائي. مؤسسة الرسالة ، بيروت . ساعدت جامعة بغداد على نشره.الطبعة الثانية. 1980. .

26. .فقه اللغة وخصائص العربية. دراسة تحليلية مقارنة للكلمة وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد محمد المبارك. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.ط2.

27. .الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي.ط3.

28.. مسائل خلافية في النحو.العكبري.تحقيق محمد خير الحلواني.دار الشرق العربي.ط1 بيروت.1992 .

29.. مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد.عبد الله العلايلي.المطبعة العصرية.الفجالة.

30.. المدارس اللسانية في العصر الحديث.التواتي بن التواتي.دار هومة.الجزائر 2008.

31. .المدهش في الوعظ.لعبد الرحمن بن علي الجوزي.ضبطه وصححه وعلق عليه مروان قباني.دار الكتب العلمية بيروت.

32. .المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1980

33. الممتع في التصريف .ابن عصفور الأشبيلي .تحقيق. فخر الدين قباوة . نشر وتوزيع المكتبة العربية بحلب . طبع في المطبعة العربية . حلب .ط 1 .1970 .

34 . المعنى وظلال المعنى.محمد محمد يونس علي. دار المدار الاسلامي .بيروت .لبنان.ط 2 . 2007 .

35. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني . جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية.علي توفيق الحمد الموقع الإلكتروني بتاريخ 2015/07/11 www.majma.org.jo